

Distr.: General
10 April 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البندان ١٤٦ و ١٦٢ من جدول الأعمال

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية عن الفترة من
١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ وميزانياتها المقترحة للفترة
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

٦١ ٤٤٩ ٤٠٠ دولار	اعتمادات الفترة ٢٠١٢/٢٠١١
٥٩ ٩٩٩ ٥٠٠ دولار	نفقات الفترة ٢٠١٢/٢٠١١
١ ٤٤٩ ٩٠٠ دولار	الرصيد الحر للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
٥٨ ٢٥٣ ٠٠٠ دولار	اعتمادات الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
٥٧ ٧٩٧ ٢٠٠ دولار	النفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ ^(أ)
٤٥٥ ٨٠٠ دولار	الرصيد الحر المقدّر للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ ^(أ)
٥٨ ٣٩١ ٩٠٠ دولار	الاقتراح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤
٥٨ ٣٩١ ٩٠٠ دولار	توصية اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤

(أ) التقديرات في ١ آذار/مارس ٢٠١٣.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

١ - توصي اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وتقدم ملاحظاتها، حسب الاقتضاء، في الفقرات الواردة أدناه.

٢ - اجتمعت اللجنة الاستشارية أثناء نظرها في تمويل البعثة بممثلي الأمين العام، الذين قدموا لها معلومات وتوضيحات إضافية، واختتمت برودود خطية تم تلقيها في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة الاستشارية والتي استعانت بها كمعلومات أساسية عند نظرها في مسألة تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. ويمكن الاطلاع على التعليقات والتوصيات المفصلة للجنة بشأن النتائج التي توصل إليها مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وعن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في تقريرها ذوي الصلة (A/67/782) و A/67/780 على التوالي).

ثانيا - تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢

٣ - اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٣٠٤/٦٥، مبلغا إجماليه ٤٠٠ ٤٤٩ ٦١ دولار (صافيه ١٠٠ ٦٨٨ ٥٨ دولار) للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وبلغ مجموع النفقات للفترة مبلغا إجماليه ٥٠٠ ٩٩٩ ٥٩ دولار (صافيه ٣٠٠ ٤٠٥ ٥٧ دولار)، وهذا أقل مما اعتمدته الجمعية العامة بمبلغ إجماليه ٩٠٠ ٤٤٩ ١ دولار (صافيه ٨٠٠ ٢٨٢ ١ دولار)، بما يقابل معدلا لتنفيذ الميزانية نسبته ٩٧,٦ في المائة. وقابل الانخفاض في الإنفاق على النقل البري والجوي جزئيا احتياجات إضافية تتصل بالمرتبات والتكاليف العامة للموظفين المدنيين. ويرد تحليل مفصل للفروق في الفرع الرابع من تقرير أداء الميزانية (A/67/612).

٤ - وفي الفقرة ١٤ من تقرير الأداء، يشير الأمين العام إلى أن البعثة واجهت خلال الفترة المشمولة بالتقرير حالة أمنية متردية. ونتيجة لذلك، كانت هناك حاجة إلى إجراء تحسينات أمنية في مواقع أفرقة معينة شرق الجدار الرملي، الأمر الذي تطلب إمدادات دفاعية إضافية (المرجع نفسه، الفقرتان ١٧ و ١٩). وقابل هذا الإنفاق الزائد جزئيا إرجاء لإنجاز عدة مشاريع للتعديل والتجديد شرق الجدار الرملي نظرا للشواغل الأمنية. وبالإضافة إلى

ذلك، وكما تبين الفقرة ١٨ من التقرير، فقد انخفضت احتياجات النقل الجوي والبري، وكان سبب ذلك في المقام الأول إعادة إحدى الطائرات العمودية إلى البلد الذي وفرها، وإلغاء عملية شراء ٢٧ مركبة خفيفة و ٧ مركبات ثقيلة.

٥ - ويعزى الإنفاق الزائد في إطار اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى إلى تكاليف شحن المعدات والمركبات من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وأبلغت اللجنة الاستشارية أن بعض المعدات المشحونة من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد تضررت أثناء العبور وهناك حالياً مطالبة تأمين ضد شركة الشحن للتعويض عن الخسارة. وتأمل اللجنة في أن البعثة ستكفل متابعة مطالبة التأمين وتسويتها في الوقت المناسب.

٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن في إطار الإنجاز المتوقع ١-٣، زيادة كفاءة وفعالية الدعم اللوجستي والإداري والأمني للبعثة، لم يتحقق الانخفاض المستهدف في النسبة المئوية من الحوادث الكبرى للمركبات إلى ٠,٧ في المائة من مجموع الأسطول، حيث وقعت خمسة حوادث كبرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهذا يمثل ١,٨ في المائة من مجموع أسطول المركبات. وأبلغت اللجنة أن البعثة حددت السرعة المفرطة سبباً من الأسباب الرئيسية لارتفاع معدل الحوادث وأنها تبذل جهدها لفرض المزيد من الانضباط في هذا الصدد.

٧ - وسعياً لتحقيق الإنجاز المتوقع نفسه في إطار النواتج المقررة بالنسبة للمرافق والهياكل الأساسية، يشار في التقرير إلى استبدال البعثة المولدات الصغيرة بمولدات أكبر. وأبلغت اللجنة الاستشارية بناء على استفسارها أن تلك الاحتياجات ناتجة عن تحسين الهياكل الأساسية والأحوال المعيشية في مواقع الأفرقة الموجودة في المناطق النائية، التي لا توفر فيها الكهرباء محلياً. وأبلغت اللجنة أيضاً أن المولدات الأكبر حجماً أكثر اقتصاداً من تلك الأصغر حجماً بالنسبة للطاقة التي تنتجها، بالرغم من أن المولدات الأصغر حجماً لها دور في المواقع الصغيرة التابعة للبعثة حيث تلزم المرونة في متطلبات الطاقة. وتشير اللجنة إلى ملاحظاتها المتعلقة بمسألة المولدات التي وردت في تقريرها السابق بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/66/718، الفقرة ١٠٧). وترى اللجنة أنه يجب بذل قصارى الجهود لتحقيق الكفاءة في ما يتعلق بنشر المولدات حيثما كان ذلك ممكناً.

٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تقرير أداء الميزانية للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ يعكس الأثر المالي الكامل لعملية تصنيف الوظائف التي أنجزت في البعثة في نيسان/أبريل ٢٠١٠، وأدت إلى إنفاق زائد بالمقارنة مع المبالغ المدرجة في الميزانية للموظفين الوطنيين. إذ لم تأخذ الميزانية لتلك الفترة الآثار المالية لهذه العملية في الحسبان على نحو كامل (A/67/612، الفقرة ٣٠).

وقد أشارت اللجنة في تقريرها السابق عن أداء ميزانية البعثة وميزانياتها المقترحة، إلى أن أثر تصنيف الوظائف كان ينبغي أن يُشرح بشكل أفضل، لأغراض الشفافية، وأن هذه العمليات ينبغي تخطيطها لكي يتسنى، قدر الإمكان، موازنة الاحتياجات المالية الناشئة عنها مع دورات الميزانية التي تتصل بها (A/66/718/Add.6)، الفقرتان ٢٣ و ٢٤). وأبلغت اللجنة، بناء على استفسارها، أن هذه العملية التي كانت الأولى من نوعها منذ إنشاء البعثة، أدت إلى رفع رتب ١٤٧ وظيفة وطنية و ٤٥ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية. ولم تُخفض رتبة أي وظيفة في إطار هذه العملية. وتؤكد اللجنة بالنظر إلى تعليقاتها السابقة في هذا الصدد، أن عمليات تصنيف الوظائف على نطاق البعثة ينبغي القيام بها بتوقيت أفضل لكي يكون نطاق الآثار المالية غير المتوقعة محدودا. وتعتقد اللجنة أيضا أن الأمين العام ينبغي أن يوضح النتائج على نحو أكمل في الحالات التي تؤدي فيها عملية إعادة التصنيف إلى رفع رتب الغالبية العظمى من الوظائف قيد الاستعراض.

٩ - ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية على المعلومات المقدمة في تقرير الأداء بشأن كل وجه من أوجه الإنفاق، عند الاقتضاء، في مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

ثالثا - المركز المالي والمعلومات المتعلقة بالأداء في الفترة الحالية

١٠ - أبلغت اللجنة الاستشارية أن مبلغا مجموعه ٩٦٠ ٤٤٧ ٠٠٠ دولار تم تقسيمه كأفضية مقرررة على الدول الأعضاء في ما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية منذ إنشائها. وبلغ مجموع المدفوعات المقبوضة في التاريخ نفسه ٩٧٠ ٩١٢ ٠٠٠ دولار، ليتبقى بذلك رصيد غير مسدد قيمته ٤٧٧ ٤٧٠ ٠٠٠ دولار في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣. وأبلغت اللجنة أيضا أن المبلغ المستحق في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣ كان ٢٠٠ ٦١٤ دولار لتكاليف القوات و ٣٦٤ ٠٠٠ دولار لسداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات وتكاليف الاكتفاء الذاتي. وفي ١٨ آذار/مارس ٢٠١٣، بلغ العجز النقدي لدى البعثة ١٢٤ ٠٠٠ دولار، ذلك مع احتساب احتياطي تشغيلي لمدة ثلاثة أشهر قدره ٤٢٤ ١٤ ٠٠٠ دولار (باستثناء المبالغ المسددة للبلدان المساهمة بقوات). وبالإضافة إلى ذلك، كان على البعثة في التاريخ نفسه قرض غير مسدد قدره ٤ ملايين دولار أخذ من الحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة للحماية.

١١ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بناء على استفسارها بأن البعثة كانت لديها اشتراكات غير مسددة منذ إنشائها في عام ١٩٩١، وتدهورت حالة سيولتها المالية بعض الشيء في أوائل الألفية الثانية. ويظهر تقرير سابق للجنة يعود تاريخه إلى تلك الفترة رصيداً غير مسدد يبلغ ٩٤,٢ مليون دولار (A/55/874/Add.7، الفقرة ١١). وعلى الرغم من أن المبلغ المستحق انخفض في السنوات الأخيرة، إلا أن مركز النقدية لا يزال غير مرض. وتشير اللجنة إلى النداءات المتكررة التي وجهتها الجمعية العامة إلى جميع الدول الأعضاء لدفع أنصبتها المقررة في وقتها وبالكامل ودون شروط (جاء آخر هذه النداءات في قرارها ٢٤٦/٦٦). وتعرب اللجنة مجدداً عن قلقها إزاء استمرار هشاشة الوضع المالي للبعثة، وتأثير ذلك سلباً على قدرة سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات في الوقت المناسب (A/66/718/Add.6، الفقرة ١١).

١٢ - وجرى تزويد اللجنة الاستشارية بمعلومات عن حالة شغل الوظائف في البعثة من الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، وكان قوام البعثة في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ على النحو التالي:

الفئة	الوظائف المأذون بها ^١	الوظائف المشغولة	معدل الشغور (بالنسبة المتوية)
المراقبون العسكريون	٢٠٣	١٧٥	١٤
أفراد الوحدات العسكرية	٢٧	٢٥	٧
شرطة الأمم المتحدة	٦	٦	-
الموظفون الدوليون	١٠٠	٩١	٩
الموظفون الوطنيون	١٧٤	١٦٤	٦

(أ) تمثل أعلى قوام مأذون به للفترة.

١٣ - وكذلك زُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات تبين النفقات الحالية والمتوقعة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ مع بيان أسباب الفروق. وبلغت نفقات الفترة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ ما إجماليه ٣٧ ٨٦٥ ٠٠٠ دولار (صافيه ١٠٠ ٣٦ ٧٤٥ ٠٠٠ دولار) مقابل اعتماد إجماليه ٥٨ ٢٥٣ ٠٠٠ دولار (صافيه ٤٠٠ ٩٧٢ ٥٥ دولار). وفي نهاية الفترة المالية الحالية، تتوقع البعثة انخفاضاً في الإنفاق مقداره ٨٠٠ ٤٥٥ دولار أو بنسبة ٠,٨ في المائة من الاعتماد الموافق عليه في الفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣.

١٤ - وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة الاستشارية أن الرصيد غير المستخدم تحت بند النقل الجوي يرجع إلى إنهاء عقد طائرة واحدة ثابتة الجناحين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ويشير الأمين العام في الميزانية المقترحة للبعثة لفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى أن هذه الطائرة استخدمتها بشكل رئيسي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على أساس استرداد التكاليف، وذلك لنقل المستفيدين في إطار برنامجها المتعلق بتدابير بناء الثقة. وبعد استئجار المفوضية لطائرة أكبر لم يعد ضروريا أن تقدم البعثة هذا الدعم اللوجستي (A/67/731، الفقرة ١٤). وأبلغت اللجنة عند استفسارها أن تقليص أسطول الطائرات لن يؤثر على الدعم المقدم إلى مواقع أفرقة البعثة.

رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤

ألف - الولاية والنتائج المقررة

١٥ - أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بموجب قراره ٦٩٠ (١٩٩١). وأحدث تمديد لهذه الولاية حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣، أذن به المجلس في قراره ٢٠٤٤ (٢٠٠٧). ويشير الأمين العام في تقريره عن الميزانية المقترحة إلى أن البعثة ستواصل التركيز خلال فترة الميزانية على دعم عملية المفاوضات بين طرفي النزاع سعياً إلى إيجاد تسوية سياسية للنزاع في الصحراء الغربية؛ والقيام بأنشطة المراقبة والرصد لكفالة امتثال الطرفين لاتفاق وقف إطلاق النار؛ وتوفير الدعم المستمر للمبعوث الشخصي للأمين العام في أداء مهامه؛ وتيسير عمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تنفيذ برنامجها المتعلق بتدابير بناء الثقة؛ وتطهير المناطق الخطرة الملوثة بالألغام بالتعاون مع إحدى المنظمات غير الحكومية (A/67/731، الفقرات ٦-١٧).

١٦ - ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن أنشطة الرصد التي يقوم بها المراقبون العسكريون في البعثة ستستمر إلى جانب برنامج موسع لتدابير بناء الثقة، وسيطلب ذلك دعماً إضافياً من ضباط شرطة الأمم المتحدة (A/67/731، الفقرة ٩). وأبلغت اللجنة بأن عدد المواقع التي قام المراقبون العسكريون للبعثة بزيارتها ورصدها ازداد بنسبة ٤٠ في المائة منذ عام ٢٠١٠. وهذه الزيادة في النشاط، إلى جانب التهديدات الأمنية التي يفرضها استمرار عدم الاستقرار في منطقة الساحل - الصحراء الكبرى، تعني أن البعثة ستعمل بكامل طاقتها. ويشير الأمين العام إلى أن البعثة ستواصل تقديم الدعم لتمكين العنصرين الفني والعسكري من مواصلة عمليتهما (المرجع نفسه، الفقرة ١١).

باء - الاحتياجات من الموارد

١٧ - تبلغ الميزانية المقترحة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ ما إجماليه ٩٠٠ ٣٩١ ٥٨ دولار (صافيه ٩٠٠ ٩٦٩ ٥٥ دولار)، أي ما يمثل زيادة قدرها ٩٠٠ ١٣٨ دولار أو بنسبة ٠,٢ في المائة، بالقيمة الإجمالية، مقارنة مع الاعتماد البالغ إجماليه ٥٨ ٢٥٣ ٠٠٠ دولار للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. وتعزى هذه الزيادة أساساً إلى زيادة الاعتمادات للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة نتيجة لارتفاع تكاليف السفر المتعلقة بتمركز هؤلاء الأفراد وتناوبهم وإعادتهم إلى الوطن، إلى جانب زيادة التكاليف التشغيلية للمعدات، والخدمات المتعلقة بالاتصالات وإزالة الألغام. وهذه الاحتياجات الإضافية يقابلها جزئياً انخفاض في تكاليف النقل الجوي والموظفين المدنيين. وترد معلومات مفصلة عن الموارد المالية المطلوبة وتحليل الفروق في الفرعين الثاني والثالث من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة (A/67/731).

١٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن التبرعات العينية المدرجة في الميزانية للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ ستبلغ ٧٠٠ ٧١ ٢ دولار، وتشمل تبرعات من حكومة المغرب (٣٤٥ ١٧١٨ دولار) ومن حكومة الجزائر (٣٣٥ ٣٥٣ دولار) (A/67/731)، الفرع ثانياً - ألف). وعلاوة على ذلك، فإن التبرعات غير المدرجة في الميزانية تحت بند اتفاق مركز البعثة، فيما يتعلق بآماكن الإقامة، تقدر بمبلغ ٤٧٦ ٠٠٠ دولار، وتتألف من تبرعات من حكومة المغرب (٣٩٤ ٠٠٠ دولار) وحكومة الجزائر (٨٢ ٠٠٠ دولار) (A/67/731)، الفرع ثانياً - باء). وتلاحظ اللجنة الاستشارية مع التقدير استمرار تقديم التبرعات.

١٩ - وتبين الفقرات ١٣ إلى ١٥ من الميزانية المقترحة الخطوط الأساسية لعدد من مبادرات تحقيق الكفاءة (انظر أيضاً الفقرتين ٣٣ و ٣٤ أدناه). ويحدد الأمين العام في الفقرتين ١٦ و ١٧ تدابير تنفيذ الملاحظات والتوصيات الصادرة عن الهيئات التشريعية وقرارات السياسات الداخلية المتصلة بذلك.

١ - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفترة	المعتمد للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	المقترح للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ ^(أ)	الفرق
المراقبون العسكريون	٢٠٣	٢٠٣	-
أفراد الوحدات العسكرية	٢٧	٢٧	-
شرطة الأمم المتحدة	٦	٦	-

(أ) تمثل أعلى قوام مأذون به للفترة.

٢٠ - تبلغ الميزانية المقترحة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ ما مقداره ٦٧٠٢٥٠٠ دولار، مما يمثل زيادة قدرها ١٧٣٤٠٠ دولار أو بنسبة ٢,٧ في المائة، بالمقارنة مع المخصصات البالغة ١٠٠ ٥٢٩ ٦ دولار للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. وتعزى هذه الزيادة أساساً إلى زيادة الاحتياجات المتصلة بالسفر في حالات التمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن وذلك بسبب زيادة تكاليف تذاكر السفر.

٢ - الموظفون المدنيون

المفتة	المعتمد للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	المقترح للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	الفرق
الموظفون الدوليون	١٠٠	٩٩	(١)
الموظفون الوطنيون	١٧٤	١٧٦	٢
الوظائف المؤقتة	٢	١	(١)
متطوعو الأمم المتحدة	١٦	١٦	-
المجموع	٢٩٢	٢٩٢	-

(أ) تمثل أعلى مستوى من القوام المأذون به أو المقترح.

٢١ - وتبلغ الاحتياجات المقدرة للموظفين المدنيين للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ ما مقداره ٢٤٠٩٦٢٠٠ دولار، وتمثل زيادة قدرها ٢٧٨١٠٠ دولار أو بنسبة ١,١ في المائة، بالمقارنة مع مخصصات الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. وترد فيما يلي عوامل الشغور المطبقة على التكاليف المقدرة للموظفين المدنيين: ٣ في المائة للموظفين الدوليين، و ٤ في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة و ٦ في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة، بالمقارنة مع ٢ في المائة و ٥ في المائة و ٢ في المائة على التوالي، للفترة السابقة. ويرد شرح لعوامل الشغور المقترحة في الفقرة ٣١ من الميزانية المقترحة (A/67/731).

٢٢ - ويرتبط انخفاض الاحتياجات للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ أساساً بزيادة عامل الشغور بالنسبة للموظفين الدوليين وبتخفيض يبلغ صافيه وظيفة دولية واحدة، ويقابل ذلك جزئياً زيادة الاحتياجات في ما يتعلق بمداول المرتبات المنقحة للموظفين الدوليين.

التوصيات بشأن الوظائف

الوظائف المنشأة

٢٣ - في إطار العنصر ١، العنصر المدني الفني، يقترح الأمين العام إنشاء وظيفة واحدة برتبة ف-٥ لرئيس مركز التحليل المشترك للبعثة في وحدة الشؤون السياسية من أجل تعزيز عمليات جمع وتحليل المعلومات في البعثة، ولا سيما في مجال الأمن، وذلك استجابة لازدياد حدة التوتر في المنطقة ولوجود الجماعات المسلحة والتطورات المزعزعة لاستقرار البلدان المجاورة. وتشير الفقرة ٢٢ من الميزانية المقترحة إلى أن هذه الوظيفة ستساعد البعثة على تحسين قدراتها التحليلية الداخلية عن طريق إدماج تدفقات المعلومات الواردة من العنصر العسكري، وشرطة الأمم المتحدة، ووحدة الشؤون السياسية، والأمن، فضلاً عن تعزيز التعاون مع وكالات الأمم المتحدة في البلدان المجاورة. وأبلغت اللجنة أن المعلومات، على الرغم من وجودها في وحدات البعثة المختلفة، لا تجمع في نقطة واحدة ليتم تحليلها وتقييمها على النحو المناسب. وأبلغت اللجنة، عند استفسارها، أن هذه الوظيفة ستكون جزءاً من مكتب الممثل الخاص. وفي ما عدا الرئيس، سيتألف مركز التحليل المشترك للبعثة من ممثلين عن الأفراد العسكريين ووحدة الشؤون السياسية وشرطة الأمم المتحدة، يتم اختيارهم من الملاك الحالي لموظفي البعثة.

٢٤ - وفي ضوء المبررات الواردة أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إنشاء وظيفة رئيس مركز التحليل المشترك للبعثة برتبة ف-٥.

الوظائف المحولة/المنقولة

٢٥ - في إطار العنصر ٣، الدعم، يقترح الأمين العام تحويل وظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة في فريق السلوك والانضباط إلى وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة. وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ٢٥ من الميزانية المقترحة، يعكس هذا التحويل حقيقة أن هذه المهام أصبحت، وفقاً لما ذكره الأمين العام، جزءاً لا يتجزأ من عمليات حفظ السلام، ويمكن اعتبارها الآن ذات طبيعة مستمرة. وسيساعد شاغل هذه الوظيفة الفريق في الجهود الرامية للقضاء على سوء السلوك من خلال أنشطة الوقاية والإنفاذ والإجراءات الإصلاحية. وليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على تحويل هذه الوظيفة، حسبما اقترحه الأمين العام.

٢٦ - وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار الدمج المقترح للمهام المنفصلة لشؤون المالية وشؤون الميزانية في قسم جديد للمالية والميزانية، يقترح الأمين العام نقل وظيفة واحدة برتبة ف-٣

وظيفة وطنية واحدة من فئة الخدمات العامة من مكتب رئيس دعم البعثة إلى القسم الجديد المقترح إنشاؤه، وتحويل وظيفة واحدة لمساعد مالي من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة وطنية مؤقتة من فئة الخدمات العامة. وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ٢٦ من وثيقة الميزانية، يراد من دمج هذه المهام تحسين قدرة البعثة على تقديم خدمات الإدارة المالية بعد تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام تخطيط الموارد في المؤسسة. وليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على اقتراح نقل وظيفة واحدة برتبة ف-٣ ووظيفة وطنية واحدة من فئة الخدمات العامة، فضلا عن تحويل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة وطنية مؤقتة من فئة الخدمات العامة. وتعزم اللجنة تقديم تعليقات أكثر تفصيلا بشأن دمج مهام المالية ومهام الميزانية في بعثات حفظ السلام في تقريرها المقبل عن المسائل الشاملة (A/67/780).

الوظائف الملغاة

٢٧ - يقترح إلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية في قسم الطيران نتيجة إعادة توزيع المهام على النحو المبين في الفقرة ٢٧ من التقرير. وليس لدى اللجنة أي اعتراض على اقتراح إلغاء هذه الوظيفة.

٣ - التكاليف التشغيلية

(دولارات الولايات المتحدة)

المعمدة للفترة	المقترحة للفترة	الفرق
٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	
٢٧ ٣٤٩ ٦٠٠	٢٧ ٥٩٣ ٢٠٠	٢٤٣ ٦٠٠
التكاليف التشغيلية		

٢٨ - تبلغ الاحتياجات المقدرة المتعلقة بالتكاليف التشغيلية في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ ما مقداره ٢٧ ٥٩٣ ٢٠٠ دولار، ويمثل ذلك زيادة قدرها ٢٤٣ ٦٠٠ دولار أو بنسبة ٠,٩ في المائة، بالمقارنة مع مخصصات الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢.

النقل البري

٢٩ - تبلغ الاحتياجات المقدرة للنقل البري للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ ما مقداره ١٠٠ ٥٦١ دولار، ويمثل ذلك زيادة قدرها ٤٥٠ ٦٠٠ دولار أو بنسبة ٤٠,٦ في المائة، بالمقارنة مع مخصصات الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢. وتعزى هذه الزيادة أساسا إلى اقتناء رافعة متحركة واحدة

وشاحنة جرارة واحدة، فضلا عن زيادة في الاحتياجات من قطع الغيار بسبب تمديد العمر النافع للمركبات المستخدمة حاليا. وأبلغت اللجنة الاستشارية عند استفسارها أن الرافعة تلزم لأعمال التحميل والنقل على جانبي الجدار الرملي. وفي الماضي، كان على البعثة أن تعتمد على حكومة المغرب لاستعارة قدرات رفع الأحمال الثقيلة في مواقع الأفرقة غرب الجدار الرملي، وهي قدرات غالبا ما كان الجيش الملكي المغربي يستخدمها استخداما كاملاً. وأشارت البعثة إلى أنها تحتاج هذه القدرة لكي تقوم بشكل مستقل بأداء المهام في مواقع الأفرقة، مثل نقل حاويات الإقامة ومولدات الكهرباء. وأبلغت اللجنة أن اقتناء الشاحنة الجرارة لازم لاستبدال شاحنة تجاوزت عمرها النافع. وليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على رصد اعتماد لعمليات الاقتناء هذه.

النقل الجوي

٣٠ - تبلغ الاحتياجات المقدرة للنقل الجوي للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ ما مقداره ٧٠٠ ٩٣٤ ١٤ دولار، ويمثل ذلك انخفاض قدره ٨٠٠ ٨٥٧ دولار أو بنسبة ٥,٤ في المائة، بالمقارنة مع المبلغ المخصص للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. ووفقا لما ذكره الأمين العام، يعزى الانخفاض أساسا إلى تخفيض بواقع طائرة واحدة ثابتة الجناحين. ويأتي هذا التخفيض في أعقاب خفض عدد الطائرات العمودية في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ (انظر الفقرة ٤ أعلاه). وأبلغت اللجنة الاستشارية، ردا على استفسارها بشأن أثر التخفيض المتتالي للقدرات الجوية من الناحية التشغيلية، أن خطة التنقل العامة للبعثة قد نقحت، وشمل ذلك المزيد من التركيز على النقل البري وخطة أكثر كفاءة لتحركات الأفراد داخل منطقة البعثة. وكذلك أبلغت اللجنة بأن مجموع عدد ساعات الطيران العملياتي سيزداد فعلا، نظرا لأن كل دورية بالطائرات العمودية ستستمر الآن لفترة أطول مما كانت عليه سابقا. وبصرف النظر عن عدد الطائرات العاملة، لا يتوقع حدوث أي تغيير في عدد المواقع. ولكن تقليص الأسطول يتطلب إدارة الأصول الجوية المتبقية على نحو أفضل.

اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

٣١ - تقدر الاحتياجات المتعلقة باللوازم والخدمات والمعدات الأخرى للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ بمبلغ ٤٠٠ ٥٥٣ ٤ دولار، ويمثل ذلك زيادة قدرها ٨٠٠ ٣٠٧ دولار مقارنة بمخصصات الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. ووفقا لما ذكره الأمين العام، تعزى هذه الزيادة جزئيا إلى زيادة الاعتمادات المخصصة لخدمات الكشف عن الألغام وإزالتها، التي نجمت عن ارتفاع تكاليف التعاقدية لأنشطة إزالة الألغام. وأبلغت اللجنة الاستشارية أن تكاليف العقود ازدادت بنسبة ٧,٤ في المائة، وهو ما يعكس نتائج عملية شراء تنافسية. وعلاوة على ذلك،

أبلغت اللجنة أن تكاليف الأفراد ازدادت بنسبة ٦,٧ في المائة بسبب رفع رتبة موظف برامج يعمل في مركز تنسيق إجراءات مكافحة الألغام في العيون، وبسبب إدراج هذه الوظيفة في الميزانية لسنة كاملة بالمقارنة مع فترة العشرة أشهر المدرجة في ميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣.

٣٢ - وبالنسبة لمنهجية مكافحة الألغام، تشير اللجنة الاستشارية إلى ملاحظاتها السابقة في سياق الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، التي لاحظت فيها فروقا كبيرة بين مساحات الأراضي المقررة لإزالة الألغام وتلك التي أزيلت منها الألغام فعلا، فضلا عن الانتقال المقرر إلى عملية أكثر تعقيدا واستهلاكاً للموارد تتمثل في إزالة الألغام تحت سطح الأرض (A/66/718/Add.6، الفقرتان ٣٥ و ٣٦)، وتقدم تفاصيل عن البرنامج المتوقع للكشف عن الألغام وإزالتها للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ في الفقرات ٣٦ إلى ٣٨ من الميزانية المقترحة. وزودت اللجنة، بناء على طلبها، بتفاصيل إضافية تتعلق بأنشطة إزالة الألغام التي تقوم بها البعثة والانتقال من مواقع الذخائر العنقودية إلى إزالة الألغام تحت سطح الأرض. وتلاحظ اللجنة أن تحول الأولويات من إزالة الألغام سيؤثر على اختيار المنهجية المستخدمة والتغطية المتوقعة وبالتالي على مستوى الموارد المالية المطلوبة. وستتناول اللجنة هذه المسألة بمزيد من التفصيل في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/67/780).

المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة

٣٣ - في الفرع ثانيا (جيم) من الميزانية المقترحة، يشير الأمين العام إلى تخفيض بواقع طائرة واحدة ثابتة الجناحين وإلى أداء المهام المطلوبة بعدد أقل من الطائرات، باعتبار ذلك مبادرة من مبادرات زيادة الكفاءة ينتظر أن تؤدي إلى وفورات مقدارها ٨٣٦ ٠٠٠ دولار في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. وتلاحظ اللجنة بالإضافة إلى ذلك أن البعثة تعتزم شطب ١٨٩ مركبة خفيفة ولا تعتزم اقتناء مركبات خفيفة جديدة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، وذلك من أجل تحقيق الامتثال للنسب القياسية للمركبات (A/67/731، الفقرة ١٧). وتشني اللجنة الاستشارية على البعثة لجهودها الرامية إلى تحقيق الكفاءة التشغيلية.

٣٤ - وفي مسألة ذات صلة تتعلق بالكفاءة، أبلغت اللجنة الاستشارية، خلال مشاوراتها مع مسؤولين من البعثة، أن البعثة لم تشعر بعد بأي تأثير مباشر ناشئ عن عمل مركز الخدمات الإقليمي والمكتب الإقليمي للمشتريات في عنتبي، أوغندا، نظرا لكون البعثة معزولة نسبيا عن المواقع الأخرى التي توجد فيها بعثات حفظ السلام في أفريقيا. وترى اللجنة الاستشارية أن موقع البعثة ينبغي ألا يحول دون بذل الجهود لإيجاد المزيد من أوجه الكفاءة، وللاستفادة من التجارب الإيجابية لبعثات حفظ السلام الأخرى ولإيجاد نهج دعم مبتكرة حيثما أمكن ذلك.

خامسا - الخلاصة

٣٥ - يشار إلى الإجراءين اللذين يطلب من الجمعية العامة اتخاذهما، في ما يتصل بتمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، في الفقرة ٤٢ من تقرير الأداء (A/67/612). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقيد الرصيد الحر البالغ ٩٠٠ ٤٤٩ ١ دولار عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وكذلك الإيرادات/التسويات الأخرى التي تبلغ ٥٥٢ ٠٠٠ دولار عن الفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، لحساب الدول الأعضاء.

٣٦ - يشار إلى الإجراءين اللذين يطلب من الجمعية العامة اتخاذهما، في ما يتصل بتمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، في الفقرة ٥٣ من تقرير الميزانية المقترحة (A/67/731). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تخصص الجمعية العامة مبلغا قدره ٩٠٠ ٣٩١ ٥٨ دولار للإنفاق على بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وأن يقسم هذا المبلغ كأنبصة مقررة بمعدل شهري قدره ٨٦٥ ٩٩١ ٤ دولارا في حال قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة.